مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: تعيينات السلطة القضائية في الولايات المتحدة الامريكية "دراسة في دور النظام الحزبي"
اسم الكاتب: م.د. نصر محمد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7039
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تعيينات السلطة القضائية في الولايات المتحدة الامريكية
" دراسة في دور النظام الحزبي "

المدرس الدكتور

نصر محمد علي[1]

nassir980@yahoo.com

الملخص:

منذ ان عهد الدستور الامريكي بتعيينات السلطة القضائية الى الرئيس والكونكرس (تحديدا مجلس الشيوخ) اخذت الاعتبارات السياسية تتحكم شيئا فشيء في اختيار القضاة تساوقا مع تطور الظاهرة الحزبية . ونظرا لان الدستور نص وبشكل مقتضب على الالية التي يتم من خلالها اختيار القضاة عندما نصت المادة II الفقرة 2 على " ان يرشح الرئيس القضاة بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ " فقد اصبحت الاليات التي تستند الى الاعراف الدستورية التي ولدت من رحم تفاعل الاحزاب ، هي التي تتقدم على الاعتبار الاخرى ولهذا فعندما تكون الاغلبية في مجلس الشيوخ من نفس حزب الرئيس تمر عملية الترشيح والمصادقة بانسيابية وبخلافه فان هذه العملية يلفها الكثير من التعقيد . وهذا بدوره انعكس على سلوك القضاة في التصويت ولاسيما في القضايا التي تحتل مكانة في برامج الحزبين الديمقراطي والجمهوري وكذلك الراي العام الامريكي من قبيل الصلاة في المدارس والاجهاض والصلاة في المدارس وحقوق الاقليات والهجرة والسيطرة على التسلح) .

المقدمة

[1] كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

إن المكانة التي تحتلها المؤسسة القضائية وخطورة قراراتها في الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية جعلتها هدفاً محورياً للصراع بين الحزبين الرئيسين الأمر الذي تمتد جذوره إلى نشأة الولايات المتحدة . ويبدو ذلك الصراع على الأخص في التعيينات القضائية . وسر ذلك يكمن في أن الخلفية الأيديولوجية والحزبية للقضاة تؤدي دوراً مهماً في قراراتهم حيال قضايا السياسة العامة التي يحرص كلا الحزبين على أن تكون منسجمة مع مواقفهما تجاهها . ما دام القضاء ، وخصوصا المحكمة الاتحادية العليا ، لها كلمة الفصل في البت في العديد من القضايا الداخلية التي شكلت وما زالت محورا للصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين وكذلك الاستقطاب داخل الراي العام الامريكي (كالاجهاض والصلاة في المدارس والهجرة وحقوق الاقليات والسيطرة على السلاح) . ومنذ ان عهد الدستور بتعيين السلطة القضائية الى الرئيس والكونكرس (تحديداً مجلس الشيوخ) ، فقد اصبحت محورا للصراع والتنافس ولاسيما عندما يكون الرئيس ومجلس الشيوخ من حزبين مختلفين طالما ان هذه المناصب حزبية . وتاسيسا على ذلك تثور اشكالية مفادها : في الوقت الذي سعى فيه الاباء المؤسسون تاكيد استقلال القضاء في الدستور الامريكي والنأي به عن التاثيرات الاخرى ، كيف اخذت الاعتبارات السياسية ، ولاسيما الحزبية ، تتحكم في اختيار القضاة .واذا كان للنظام الحزبي دور في تعيين القضاة (الترشيح والمصادقة) ما هو اثر اشتراك الرئيس مع مجلس الشيوخ بالبطاقة الحزبية نفسهاعلى الية تعيين القضاة على المستويات كافة؟وما اثر ذلك على القرارات القضائية حيال قضايا السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية ؟

يستند البحث على فرضية مؤداها : ان للاعتبارات الحزبية ، فضلا على معايير الكفاءة، دوراً مهماً في اختيار اعضاء السلطة القضائية في الولايات المتحدة الامريكية .

ومن هنا سيتم بحث علاقة النظام الحزبي مع المؤسسة القضائية عبر توضيح دور ذلك النظام في التعيينات القضائية في مرحلتي الترشيح والمصادقة ، كذلك اثر النظام في القرارات القضائية ، على أن يسبق ذلك تمهيد مقتضب عن السلطة القضائية ودورها في الولايات المتحدة الأمريكية . وسيتم ذلك من خلال ثلاثة محاور :

اولاً : السلطة القضائية ودورها في السياسات الامريكية .

ثانياً : النظام الحزبي والتعيينات القضائية .

ثالثاً : النظام الحزبي والقرارات القضائية .

اولاً:السلطة القضائية ودورها في السياسات العامة الامريكية .

يتألف الجهاز القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية ، من المحكمة العليا بوصفها ممثلة لهرم السلطة القضائية لمحاكم الولايات المتحدة الأمريكية –كما هو موضح في الشكل رقم (١) – وهي محاكم قانونية تتولى النظر في قضايا القانون العام وبيان دستورية القوانين من عدمها . ومن تلك المحاكم محكمة الادعاءات ، وهي محكمة فدرالية مختصة في الجرائم المرتكبة ضد الدولة ومحكمة التجارة الدولية ومحكمة الضريبة ((١)).

وبشكل عام ، فان البنية الأساسية للجهاز القضائي تتكون من ثلاث محاكم ، المحكمة العليا و٨ محاكم داخلية و١٣ محكمة استئناف [٢] . وحسب مقتضيات الدستور الأمريكي (المادة ٣،٤) ، فان المحكمة العليا الفدرالية هي السلطة القضائية العليا وتتألف من ٩ قضاة ، يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ. ولضمان استقلالية الهيأة القضائية يكون تعيين القضاة التسعة مدى الحياة ويتقاضون تعويضات مادية عن عملهم بمقتضى الدستور . ويحصن القضاة أعضاء المحكمة العليا بإزاء أي تدخل في ممارسة وظيفتهم . ومن الناحية البروتوكولية ، فإن رئيس المحكمة العليا هو ثاني شخصية رسمية بعد رئيس الدولة [٣].

---

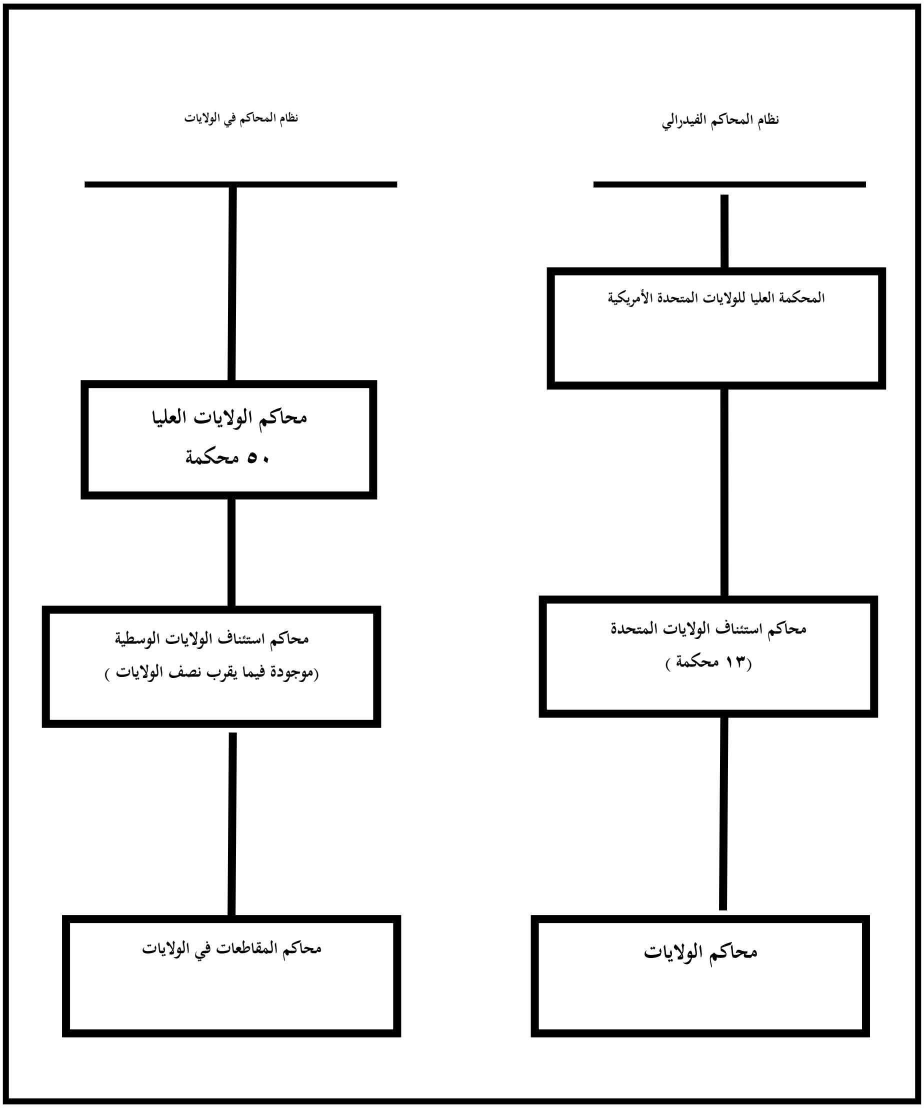
(١) منصف ألسليمي ، صناعة القرار الأمريكي ، مركز الدراسات العربي – الأوربي ، واشنطن ، ط (١) ، ١٩٩٧ ، ص ١٨٣ .

(٢) **Stephen V. Monsma , Stephen V. Monsma , American politics : a system approach , the Dryden press , U.S.A , 1973 , p. 360 .**

(٣) منصف ألسليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٣ .

الشكل رقم (١)

البنية المزدوجة لنظام المحاكم الامريكية



Source : James Q. Wilson and John J. Dilulio, Jr. , American government : the essentials ,

أما فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه السلطة القضائية للولايات المتحدة الأمريكية في السياسات العامة ، فيمكن القول انه لا توجد دولة في العالم يؤدي فيها القضاء دوراً حاسماً في رسم السياسة العامة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. فالقضاة وكما هومعروف سواء كان ذلك على المستوى القومي أو المحلي ، يؤدون دورا كبيراً في تفسير السياسات العامة من خلال مراجعة النصوص أو تعديلها أو تقديم المشورة بشان السياسة العامة وتطبيقها[١] . وتكتسب المحاكم هذا الدور من خلال ما تقوم فيه من مراجعة قضائية JudicialReview[٢]على قرارات السلطتين التنفيذية والتشريعية وجوازها من الناحية الدستورية وعدم تعارضها مع القوانين[٣] . إذ تطلب المحكمة العليا كل سنة من ١٥٠٠- ٢٠٠٠ قضية للمراجعة القضائية و٢٠٠- ٢٥٠ منها فقط تقبل من جانب المحكمة للمراجعة[٤] . كونها تمتلك صلاحية الإعلان عن عدم دستورية القوانين والتشريعات على المستويين المحلي والقومي (الفدرالي)[٥] . وعلى هذا الأساس ، فان المركز الذي تحتله السلطة القضائية يعد من العناوين البارزة للنظام السياسي الأمريكي لاسيما المحكمة العليا إذ تؤدي دوراً رئيساً في تشكيل السياسة العامة الأمريكية تبعا لما تمارسه من تأثير تحت ستار تفسير الدستور[٦] . ومن هنا احتلت السلطة القضائية مكانة مهمة في استراتيجيات الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة الأمريكية .

---

[١] جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ، دار المسيرة ، عمان، ١٩٩٩ ، ص ١٨٣ .

[٢]المراجعة القضائية وهي صلاحية المحاكم لاعلان قوانين الكونكرس وكذلك الحال قوانين الهيئات التشريعية في الولايات لاغية اذا وجدت انها غير دستورية . للمزيد حول المراجعة القضائية ينظر :

Tom Ginsberg , Judicial review in new democracy : constitutional court in Asian cases , Cambridge university press , UK , 2003 .

[٣] **Stephen V. Monsma , op.cit , p. 370.**

[٤] **Ibid , p. 370.**

[٥]**Peter Woll , Public policy , Winthrop publisher , INC., U.S.A , 1974, p.302 .**

[٦]ألبرت ساي– جون الومز– ميريت باوند، أسس الحكم في أمريكيا،ترجمة محمد محمد فرج، مكتبة غريب،القاهرة، بلا تاريخ، ص ١٦٨ .

وعلى الرغم من أن هناك أقطاراً أخرى مثل كندا واستراليا وألمانيا الغربية حذت فيها السلطات القضائية حذو الولايات المتحدة [١] ، إلا إن دورها بوجه عام يكاد لا يذكر ولذلك يظل موقف القضاء الأمريكي في قضايا السياسة العامة فريدا من نوعه[٢].

ثانياً :النظام الحزبي والتعيينات القضائية

لم يضع الدستور مؤهلات معينة لاختيار القضاة ، لكن المادة II الفقرة ٢ منه اشترطتأن يتم ترشيحهم من جانب الرئيس عن طريق " مشورة advice and consent" مجلس الشيوخ وموافقته. وفي الحقيقة أن مصطلح " المشورة والموافقة " تتضمن مجرد التصويت للمصادقة من عدمها . كما تتضمن من جانب آخر ضرورة أن يتشاور الرئيس مع مجلس الشيوخ قبل عمل الترشيحات . لكن هذه الوظيفة الاستشارية لم تصبح ممارسة متبعة مطلقا إذ بدلا من هذا طوّر الرئيس ومجلس الشيوخ ، بمرور الوقت ، معاييرهم الخاصة في اختيار وتقييم المرشحين(التي هي على الأغلب حزبية)[٣]. فالرئيس عادة ما يتداول مع الأعضاء المهمين في مجلس الشيوخ، من أعضاء حزبه ، حول الترشيحات إلى مواقع القضاء الفدرالي[٤]، وبسبب ذلك احتدم احتدم الجدل حول أي العوامل أكثر أهمية في اختيار القضاة هل الاستحقاق أم الاعتبارات السياسية (أي الحزبية). وفي هذا السياق يرى كثيرٌ من المراقبين أن التعيينات القضائية تعتمد على الاعتبارات السياسية أكثر من معايير الجدارة. ومصطلح الاعتبارات السياسية يشير بدرجة كبيره إلى اعتبارات كثيرة أهمها الرغبة في تعيين قضاة يشتركون مع الرئيس بوجهات النظر السياسية

---

[١] جيمس أندرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

[٢] يبقى القضاء الامريكي فريداً من نوعه كونه يستخدم وسائل رقابة على دستورية القوانين ينفرد بها عن جميع دول العالم كالتفسير الواسع للنصوص والامر القضائي والحكم التقريري . فضلا عن ان مهد الرقابة على دستورية القوانين ولاسيما طريقة الدفع بعدم الدستورية كان الولايات المتحدة . للمزيد حول هذا الموضوع : ينظر :

ابراهيم درويش ، القانون الدستوري : النظرية العامة والرقابة الدستورية ، دار النهظة العربية ، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٣ وما بعدها .

[3] **Christopher J. Bosso , John H. Portz and Michael C. Tolley , American government : conflict ,compromise , and citizenship , Westview Press , U.S.A , 2000 , p.384 .**

[4] **Ibid, p.384.**

والإيديولوجية أو يمثلون جماعات دينية أو عرقية أو الذين هم من ولاية أو منطقة معينة أو جنس معين [١] .

وتأسيساً على ذلك ، فإن الإشارة إلى الكيفية التي يتم فيها اختيار القضاة في الولايات المتحدة على المستويات كافة، سواءً في المحكمة الاتحادية العليا أم في المسويات الدنيا، يترجم الدور الذي تؤديه الأحزاب في المؤسسة القضائية. ومن هنا سنتناول ذلك الدور من خلال الإشارة إلى الآليات التي من خلالها يتم اختيار القضاة وهي الترشيح والمصادقة على النحو الآتي :

١- عملية الترشيح Nominationsprocess

سنتناول هذه العملية عبر التمييز بين نوعين من الترشيحات ، ترشيح القضاة إلى مواقع المحكمة العليا والى المواقع الموجودة في المستويات الدنيا :

أ- الترشيح إلى مواقع المحكمة العليا :

لامراء في القول ، أن التعيينات للمحكمة العليا تحتل أهمية كبيرة ، وهي ذات مغزى سياسي مهم سواء بالنسبة للرئيس أو الرأي العام أكثر من كل المناصب القضائية في المستويات الأدنى (محاكم الولايات – محاكم المقاطعات) أو محاكم الاستئناف . ومرد ذلك أن قضاة المحكمة العليا يخدمون مدى الحياة فضلاً عن التأثير الكبير الذي تحتله قراراتهم على قضايا السياسة العامة . ومن نقطة البدء هذه ، فان تعيينات المحكمة العليا ربما أهم تعيينات يقوم بها الرئيس[٢] . وهذا ما يفسر أن الرئيس والمستشارين المقربين يقومون بتلك الترشيحات بأنفسهم . وحالما تتم عملية الترشيح يعين البيت الأبيض فريقاً من الإداريين وذوي الخبرة للنظر في الترشيحات وهذا الفريق مكون من شيوخ سابقين وموظفين في البيت الأبيض للمساعدة في توجيه عملية الترشيح بنجاح ، ويتم ذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات مع مجلس الشيوخ وخصوصاً اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ Senate Judicial Committee[٣] معتمدين في ذلك على أحزابهم . ولابد من الإشارة هنا إلى انه منذ تولي جورج واشنطن أول إدارة أعطى التعيينات

---

[1]**Jillson, Calvin C , American Government : Political Development and Institutional Change , Taylor & Francis Routledge , 5th Ed , United States , 2009, p. 353.**

[2]**Jillson, Calvin C ,op.cit , p. 353.**

[3]**Ibid . p. 355.**

القضائية الـ ١٤ في حينها إلى الفدراليين مؤسسا بذلك تقليداً استمر إلى اليوم هذا التقليد الذي يقضي بعدم ترشيح اي رئيس لقاض خارج حزبه السياسي [١]. ولهذا لاغرابة في أن نجد أن كل المواقع القضائية للمحكمة العليا منذ نشأة الدولة الأمريكية إلى الآن البالغة ١٤٧ رشحوا من الحزب السياسي نفسه وقت الترشيح (ماعدا ١٧ موقعا منها)[٢] . من جانب آخر ، وبالنظر للمكانة التي تحتلها ترشيحات المحكمة العليا في الرأي العام الأمريكي- كما أسلفنا – كثيراً ما يستغل الرؤساء الفرص القليلة للتعيينات في المحكمة العليا من اجل اظهار مواقفهم السياسية أو تحديد نهجهم السياسي . ويتم ذلك في بعض الأحيان من خلال وعود انتخابية . ففي عام ١٨٦٠ ، وعلى سبيل المثال ، عندما نافس أبراهام لنكولن على الرئاسة الح إلى انه سيعين قضاة يعارضون الرق ، وكذلك الحال عندما نافس رونالد ريغان ١٩٨٠ تعهد بتعيين أول امرأة في السلطة القضائية من اجل جذب أصوات الجنوب الديمقراطي الصلب Solid South[٣]إلى الحظيرة الجمهورية[٤]. وبالفعل عند توليه الرئاسة رشح أول أمراة إلى المحكمة العليا في العام ١٩٨١ وهي ساندرا دي أو كونرSandra Day O'Conner .(التي فاز ترشيحها بمصادقة ٩٩ صوتا مؤيداً مقابل ٠ صوت معارض في مجلس الشيوخ في حينها) [٥] .

ب- الترشيح إلى مواقع المؤسسة القضائية في المستويات الأدنى :

أما فيما يتعلق بعملية الترشيح إلى المستويات الدنيا في المؤسسة القضائية ، فعلى الرغم من أنها لا تحتل المكانة التي يحتلها الترشيح إلى مواقع المحكمة العليا ، إلا أنها أيضاً تظل محل اعتبار للرئيس وحزبه السياسي . ومن هنا نجد انه منذ أن توسع القضاء الفدرالي في منتصف القرن

---

(1)**Lee Epstein Jeffrey A. SegaL , Advice and Consent: The Politics of Judicial Appointments , Oxford University Press, INC., 2005 , pp. 26 .**

(2)**Ibid , pp. 26 –27.**

(٣)**تشير كلمة الجنوب Solid South : يشير هذا المصطلح ، إلى الجنوب بوصفه كتله تصويتية داعمة لمرشحي الحزب الديمقراطي في الانتخابات التي استمرت منذ عقد السبعينات من القرن التاسع عشر وحتى مراحل متاخرة من القرن المنصرم . ومن فقد اراد مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة اختراق تلك المنطقة بترشيحه هذا . للمزيد انظر :**

Duncan Watts , Dictionary of American Government and Politics, Edinburgh University Press Ltd , U.S.A , 2010 , pp. 273-274 .

(4)**Christopher J. Bosso , John H.Portz and Michael C. Tolley ,op.cit , p. 484.**

(٥)**Ibid,p.484.**

التاسع عشر اعتمد الرؤساء على أحزابهم في عمل التعيينات إلى الفرع القضائي . فالرؤساء الأمريكيون ، على سبيل المثال كروفر وكليفندوودرو ويلسون ورونالد ريغان لم يعينوا ، في الواقع ، شخصاً خارج حزبهم السياسي حتى الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر الذي نظر إليه أكثر من أي رئيس آخر أن مدته تجاوزت الخطوط الحزبية كان هناك نسبة ١٥% فقط من التعيينات للجمهوريين خلال ولايته . ومن هنا فلا غرابة أن نجد نسبة ٩٢،٥ بالمائة من كل التعيينات الـ ٣،٠٨٢ في المحاكم الفدرالية الدنيا (بضمنها تعيينات عام ٢٠٠٤) ذهبت إلى مرشحين ينتمون إلى حزب الرئيس نفسه (خلال مدة ١٣٥ سنة)[1]. الأمر الذي يكشف وبشكل جلي أن التغير الحزبي في البيت الأبيض يؤدي إلى تغيير جوهري في الصبغة الأيديولوجية للقضاة[2]. فعندما تولى فرانكلين روزفلت الرئاسة عام ١٩٣٣ كان هناك ٢٢ بالمئة فقط من القضاة الفدراليين ديمقراطيين (بعد سنوات عدة من سيطرة الحزب الجمهوري) . لكن حقبة فرانكلين روزفلت الرئاسية والأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ ، أعادت الأغلبية الديمقراطية بين القضاة الفدراليين . وبلغت هيمنة القضاة الديمقراطيين أوجها خلال رئاسة ليندون جونسون إذ كان هناك ٧٠,٥ بالمئة من القضاة الفدراليين ديمقراطيين . لكن عندما جاء رونالد ريغان إلى السلطة في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم تم تعيين مايقرب ٤٨,٩ بالمائة من كل القضاة الفدراليين خلال مدة توليه الرئاسة . ولما انتهت أول فترة من حكم بوش الأب في العام ١٩٩٢ كان هناك أكثر من ٧٠ بالمائة من كل القضاة الفدراليين جمهوريين . وعندما انتقلت الرئاسة من جديد إلى الديمقراطيين بتولي بيل كلينتون السلطة عين ٤٦,٦ بالمئة من القضاء الفدرالي وبنهاية الثمان سنوات له في المنصب (١٩٩٣-٢٠٠١) أصبح هناك ٥٣,٤بالمائة من القضاة الفدراليين ديمقراطيين . أما الرئيس جورج دبليو بوش فقد عين ٣٧ بالمائة من القضاة الفدراليين . وبنهاية عام ٢٠٠٨ كان هناك ما يقارب ٦٠ بالمائة من المقاعد الفدرالية في المؤسسة القضائية

---

[1] **Lee Epstein Jeffrey A. SegaL , op.cit , p. 26.**

[2] **Christopher J. Bosso , John H.Portz and Michael C. Tolley , op.cit ,p. 354.**

للجمهوريين و٧ من قضاة المحكمة العليا (البالغ عددهم ٩ أعضاء) عينوا من جانب الرؤساء الجمهوريين(١).

ثانياً : عملية المصادقة Confirmationprocess

لعله من مكرور القول ، بأن القضاة الفدراليين (في كل مستوى من مستويات النظام القضائي الفدرالي) يصلون إلى مقاعدهم بعد ترشيحهم من قبل الرئيس والمصادقة عليهم من جانب مجلس الشيوخ ويتم ذلك بإرسال المرشحين إلى اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ Senate judicial Committee التي تتولى مهمة التحقق من أهلية المرشح إلى المنصب ويتم ، بعد جلسات استماع ، التصويت عليه في اللجنة فإذا جاء التصويت موافقاً يرسل الترشيح إلى مجلس الشيوخ إذ يتطلب المصادقة على الترشيح التصويت بالأغلبية البسيطة (٢). وجديرٌ بنا ان نذكر بأنه كثيراً ماتتم المصادقة على المرشحين بشكل روتيني من جانب مجلس الشيوخ إذا كان رأي اللجنة يدعم الترشيح(٣).

ولاتقل أهمية المصادقة ، بالنسبة إلى مجلس الشيوخ ، عن أهمية الترشيح بالنسبة إلى الرئاسة وللأسباب المذكورة ذاتها بالنسبة للرئيس وفريقه المعني بعملية الترشيح(٤) . وبسبب تكرار مشهد الحكومة المنقسمة Divided government(٥)(عندما يكون الرئيس من حزب

(1)Jillson, Calvin C , op.cit , p. 354.

(2)Christopher J. Bosso , John H.Portz and Michael C. Tolley ,op.cit , p. 384.

(3)Howard Abadinsky , An introduction to the American legal system , prentice Hall , 5th Ed , U.S.A , 2003 , p. 205.

(4)Jillson, Calvin C , op.cit, p. 354.

(٥)حكم الحزبين أو تقاسم الحزبين ، هو تعبير يشير إلى وضع يكون فيه الرئيس من حزب سياسي في حين يكون الحزب الآخر مسيطراً على أحد مجلسي الكونغرس على الأقل (مجلس الشيوخ أو مجلس النواب). ويمكن أن يظهر مثل هذا الوضع على صعيد الولاية أيضاً، بحيث يكون حاكم الولاية من حزب ما في حين يسيطر حزب آخر على مجلس الولاية التشريعي. وحكم الحزبين أو تقاسم الحزبين الحكم أمر كثير الحدوث في النظام السياسي الأميركي . وجدير بنا ان نذكر في هذا الخصوص ان هذا المصطلح اليوم جزءا من المعجم السياسي في الولايات المتحدة الامريكية .للمزيد انظر :

James Q. Wilson and John J. Dilulio, Jr. , American government : Institution and Politics , 9th Ed , Hougton Mifflin Company , U.S.A , 2004 , p.331.

والأغلبية في الكونكرس من حزب آخر) طالما بدت المصادقة على ترشيحات القضاة مثيرة للجدل ، الأمر الذي يؤشر مرة أخرى مدى تأثيرات الاعتبارات الحزبية على اختيار القضاة(١) .

ففيما يتعلق الأمر بالمصادقة على ترشيحات المحكمة العليا ، نجد أنه عندما تكون الأغلبية في مجلس الشيوخ من حزب الرئيس نفسه فهم يدعمون الترشيحات بأغلبية ساحقة(٢). وعلى العكس من ذلك عندما تكون الأغلبية من غير حزب الرئيس. ولهذا لا غرابة في أن نجد أن ٢٠ بالمئة (أي ٣٠ من أصل ١٤٥ تعيين) من كل ترشيحات المحكمة العليا فشلت في الحصول على المصادقة منذ أن بدأت عملية المصادقة على الترشيحات القضائية عام ١٧٨٩ إلى الآن ، بسبب رفضهم من جانب مجلس الشيوخ (هذه الترشيحات أما سحبت من جانب الرئيس أو لم تستطع المرور في اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ).(٣) واستناداً إلى ذلك ، فالرئيس لا يستطيع أن يضمن المصادقة على ترشيحاته بشكل روتيني من جانب مجلس الشيوخ ، إذ طالما اختلف الأخير مع الرئيس في اختيار المرشحين ، وسبب ذلك هو أن الاعتبارات الحزبية (فضلاً عن الاعتبارات القانونية والقضائية) تحتل أهمية كبيرة في عملية المصادقة (٤) الأمر الذي يجعل من غير الممكن أبداً للرؤساء أن يتجاهلوا مجلس الشيوخ عندما يفكرون بترشيحات المحكمة العليا بالمرة (٥)، بل واضطرارهم اللجوء إلى التسويات والمساومات في بعض الأحيان لكي يجنب الرئيس نفسه وحزبه التكلفة السياسية الناجمة عن معركة التصديقات الفاشلة التي من الممكن أن تحصل عندما تكون الأغلبية في مجلس الشيوخ من الحزب الآخر(٦). فعلى سبيل المثال ، أن الترشيحات التي قدمها بيل كلينتون إلى المحكمة العليا لكل من القضاة روث بايدر Ruth Bader وستيفن برير Steven pryer تفسر مدى اهتمام الرئيس في التعامل مع مجلس الشيوخ إذ لم يحصل خلاف على هذه الترشيحات كالخلاف الذي رافق الترشيحات الفاشلة للرئيس ريغان

---

(1) **Lee Epstein Jeffrey A. SegaL , op.cit , p. 79.**

(2) **Christopher J. Bosso , John H.Portz and Michael C. Tolley , op.cit ,p. 484.**

(3) **Ibid ,p. 484.**

(4) **Ibid ,p. 484.**

(5) **Lee Epstein Jeffrey A. SegaL , op.cit , p. 77.**

(6) **Ibid , p. 78.**

وخاصة للقاضي روبرت بورك Robert Bork المحافظ[١] . ومرد ذلك أن كلا من بايدر وبرير معتدلان سياسياً ، ومن ثم فان اختيار كلينتون لهم بني لتجنب الصراع مع الجمهوريين المحافظين في مجلس الشيوخ (إذ كانوا أغلبية) . والشيء نفسه ينطبق بالنسبة إلى ترشيح بوش للقاضي ديفيد سوتر David Souter أيضاً ، ذلك القرار الذي صدر، لتجنب الديمقراطيين الليبراليين في مجلس الشيوخ ، وفي كلتا الحالتين حزب الرئيس كان حزب الأقلية في مجلس الشيوخ . ولهذا كان من الضروري، بالنسبة للرئيس، تجنب معركة التصديق في مجلس الشيوخ[٢] .

ولا تختلف الصورة في المصادقة على الترشيحات في المستويات القضائية الدنيا عن المصادقة إلى مواقع المحكمة العليا المذكورة . ففي دراسة أجريت للبحث عن سبب تأخر مجلس الشيوخ في التصديق على المرشحين في محاكم الاستئناف ، انتهى علماء السياسة سارة بايندر Sarah A. Binder وفورست مالتزمانForrest Maltzman إلى أن السبب الرئيس يكمن في الحكومة المنقسمة Divided Government (عندما تكون الأغلبية في مجلس الشيوخ من غير حزب الرئيس) إذ أن الأغلبية ستستفيد من سلطة الجدولة من اجل تأخير التصديق على التعيينات [٣] .

وفي ضوء النتائج التي توصلوا إليها ،فانه ليس مفاجئاً أن يصادق مجلس الشيوخ على ترشيح القاضي كينيث ستار Starr بعد أسبوع واحد فقط من ترشيح ريغان له . إذ كان الجمهوريون يسيطرون على الأغلبية في مجلس الشيوخ . و بالمثل أيضاً يمكن تفسير الفجوة الزمنية لمدة٤٠٨ يوماً بين ترشيح كلينتون للقاضي ريتشارد Richard A. Paez في٢٦ كانون الثاني في العام ١٩٩٩ والمصادقة على ترشيحه في ١٤ آذار عام ٢٠٠٠ عندما حصل الديمقراطيون من جديد على الأغلبية في مجلس الشيوخ. [٤]

---

(١) جدير بالذكر ان رفض القاضي بورك زود المعجم السياسي الامريكي بكلمة جديدة وهي بوركينغ **Borking** وهي تعني تسيس عملية ترشيح القضاة (اذا كان القاضي من غير حزب الرئيس) من خلال شن حملة شعبية منظمة تصور المرشح على انه متطرف خطير. للمزيد ينظر: موريس بي فيورينا واخرون ، الديمقراطية الامريكية الجديدة ، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ٤١٤.

(2) **Christopher J. Bosso , John H.Portz and Michael C. Tolley ,op.cit ,p. 484** .

(3) **Lee Epstein Jeffrey A. SegaL , op.cit , p. 107**.

(4) **Ibid , p. 107**.

أما فيما يتعلق بالتعيينات في محاكم المقاطعات ، فالترشيحات الرئاسية نادراً ما يتم رفض المصادقة عليها بالتصويت من جانب مجلس الشيوخ [١]. وإذا كان هناك تعارض في وجهات النظر بين الإدارة ومجلس الشيوخ ، فان عضو مجلس الشيوخ يمكن أن يهدد عملية المصادقة بالتوسل إلى ما يعرف بقاعدة مجاملة مجلس الشيوخ Senate Courtesy التي بموجبها نادراً مايصادق على ترشيحات يعارضها شيوخ من حزب الرئيس الذين هم من الولاية نفسها التي حصل فيها الشغور في المنصب القضائي [٢] فبموجب مبدأ المجاملة هذا ، يتم سؤال أعضاء مجلس الشيوخ المنتمين إلى حزب الرئيس الذين هم من ولاية القاضي المرشح ، عن رأيهم بالأخير من جانب اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ. وفي الحقيقة يكون هؤلاء الشيوخ (الذين هم من حزب الرئيس) بوضع يتيح لهم عملياً استخدام حق الفيتو على التعيينات وقاعدة " المجاملة " في هذا الصدد قاعدة رئيسة في ضمن تلك القواعد [٣].

ثالثاً : النظام الحزبي و القرارات القضائية :

لاجدال في أن للصفة الحزبية للتعيينات دوراً كبيراً في مخرجات القرارات القضائية [٤]. فالصراع على التعيينات القضائية لابد أن يترجم إلى قرارات تخدم توجهات الأحزاب ، على المستويات القضائية كافة. ومن هنا كان للخلفية الحزبية التي يمتلكها القضاة أهمية كبيرة في الإفصاح عن سلوكهم[٥] . وهذا ما يفسر سعي كل طرف من طرفي القوى المعنية في اختيار أو تعيين القضاة (الرئيس ومجلس الشيوخ) جاهداً من اجل تعيين قضاة على خلفيات أيديولوجية معينة على أمل تبني مواقف تنسجم مع مصالحهم، وفي هذا السياق ، وعلى سبيل المثال ، عيّن الرؤساء رونالد ريغان وجورج بوش الأب خمسة قضاة ممن كانت توجهاتهم محافظة وهم كل من القضاة ساندرا دي أو كونر Sandra Day O'Connor و انتونينسكليا Antonin Scalia وانتوني كنيدي وديفيد سوتر[٦]وكلارنس توماس. ومن هنا كان كل من ريغان وبوش الأب قد سعيا إلى تعيين من يعتقدان انه يقلل من التدخل

---

(1) **Christopher J. Bosso , John H.Portz and Michael C. Tolley ,op.cit ,p.205.**

(2) **Lee Epstein Jeffrey A. SegaL , op.cit , p. 23.**

(3) **Ibid, p. 76.**

(4) **Hugh L. Lablance, American political parties, McGraw-Hill,INC., U.S.A, 1965 ,p. 372.**

(5) **James Q. Wilson and John J. Dilulio, Jr. , op.cit , p. 411.**

(٦) – جديرٌ بنا التذكير بأن القاضي ديفيد سوتر قد هوجم من جانب المحافظين الذين قالوا انه خرج عن عقيدة الحزب في قراراته حول الصلاة في المدارس وحقوق المتعلقة بالإجهاض ، وعلى الرغم من ذلك تمكن ريغان وبوش من جعل توجهات المحكمة العليا محافظة أكثر .

الحكومي في الاقتصاد ومن يدعم المواقف الأخلاقية التي يتخذها الحزب الجمهوري في السنوات الأخيرة، خصوصاً معارضة الإجهاض[١] .

أما من جهة الرئيس بيل كلينتون ، فقد سعى إلى ترشيح كل من روث بيدر جنسبيرغ وستيفن برير إلى المحكمة ، على أمل أن يقوما بفعل مضاد لتأثير تعيينات ريغان وبوش[٢]. هذا التغيير في الديناميكيات السياسية لاختيار القضاة (الذي يجسد تعاقب الحزبين على الرئاسة والكونكرس وتحديداً مجلس الشيوخ) خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات أدى إلى خلق ثلاث كتل إيديولوجية في المحكمة ، أولها : الكتلة المحافظة وتتألف من القضاة سكالياورنكويزت وتوماس والثانية : كتلة وسط اليمين مؤلفة من القضاة كونر وكنيدي وسوتر أما الثالثة : كتلة وسط اليسار مؤلفة من القضاة ستيفنسوجينسبيرغ وبرير . وكان اثر هذا الاستقطاب الأيديولوجي في المحكمة جليا على تصويت القضاة . فعلى سبيل المثال ، وخلال المدة المحصورة بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ صوت القاضي سكاليا على الأعم الأغلب مع القاضي رينكويزت بمعدل (٨٢,٣) والقاضي توماس بمعدل (٨٧,٢بالمائة) و اقل مع كل من القضاة ستيفنس بمعدل (٤٥,٥ بالمائة) والقاضي برير بمعدل (٥٤,٤ بالمائة). وعلى العكس من ذلك فقد صوت القاضي ستيفنس على الأغلب مع القاضي برير بمعدل (٧٤ بالمئة) والقاضي جينسبيرغ بمعدل (٧٢,٧) وصوت بشكل اقل مع كل من القضاة توماس بمعدل (٤٤,٧ بالمئة) والقاضي سكاليا بمعدل (٤٥. بالمئة). [٣]

من بين الدروس الأخرى ، التي أثيرت حول مدى تحكم الاعتبارات الحزبية في توجهات القضاء وقراراته هي القضية المعروفة " قضية بوش ضد غور Bush V. Gore " [٤]في الانتخابات

---

[1] **Lee Epstein Jeffrey A. SegaL , op.cit , p. 23.**

[2] **Theodore J. Lowi and Benjamin Ginsberg , American government : freedom and power , Norton company, INC., U.S.A , 7th ED , 2002, pp. 191–192.**

[3] **Gillian peele and others , Development in American politics , Seven Bridges Press , LLC , Great Britain , 1998 , p. 77.**

[٤] **في انتخابات العام ٢٠٠٠ الرئاسية بين جورج بوش ونائب الرئيس السابق آل غور، خسر غور الانتخابات بالرغم من إحرازه لغالبية الأصوات الشعبية. وكان كل منهما يحتاج للفوز بأصوات الهيئة الانتخابية لولاية فلوريدا وعددها ٢٥ صوتًا، وقد بيّنت نتائج الانتخابات في الولاية تفوّق بوش على غور بهامش بسيط جدًا بحيث استلزم ذلك، قانونًا، إعادة فرز الأصوات. وفي نهاية المطاف صوّتت المحكمة العليا**

الرئاسية لعام ٢٠٠٠ ، حيث كان من الواضح أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة كانت لها الكلمة الأخيرة للفصل بهذه القضية . والدرس الأهم سلط الضوء على مدى تحكم الفلسفة الأيديولوجية للقاضي . فلو كان هناك خمسة ليبراليين (ديمقراطيين) في المحكمة العليا بدلاً من الخمسة المحافظين الجمهوريين ، لربما وجدوا أنفسهم يصوتون لمصلحة ترشيح غور بدلا من ترشيح بوش(١).

والوصف نفسه ينطبق على المحاكم في المستويات الدنيا . ففي دراسة قدمت من جانب روبرت كارب و سي كي رولاند Robert A. Carb & C.K. Rowland على قرارات محاكم المقاطعات حول ٢٧ ألف قضية في الحقبة بين عام ١٩٣٣ و عام ١٩٧٧ ، كشفت أن القضاة الديمقراطيين اتخذوا مواقف ليبرالية بعض الشيء (انظر الجدول رقم ١) أكثر من الجمهوريين . لاسيما في دعاوى التمييز التي تعتمد على العرق والجنس. إذ كانت قرارات القضاة الديمقراطيين ليبرالية على خلاف القضاة الجمهوريين الذين جسدت قراراتهم التوجهات المحافظة (٢).

للبلاد بغالبية خمسة قضاة ضد أربعة بالتوقف عن الاستمرار في إعادة فرز الأصوات، وهو ما أتاح لفلوريدا اعتماد نتائجها وكانت النتائج لصالح بوش . للمزيد حول تفاصيل هذه القضية وحكم المحكمة الاتحادية العليا ينظر :

David M. O'Brien , Constitutional law and politics : Struggle for power and governmental accountability , W.W. Norton &Company, 6th Ed , U.S.A ,2005 , pp. 883 to 887.

(1) **Lee Epstein Jeffrey A. SegaL ,op.cit , p. 17.**

(2) **James Q. Wilson and John J. Dilulio, Jr. , American government : Institution and Politics , 9th Ed ,op.cit , p. 411.**

جدول رقم (١)

كيف تؤثر الاعتبارات الحزبية على الاتجاهات القضائية

الاتجاهات	قضاة معينين من قبل : الديمقراطيون	الجمهوريون
الايديولوجية السياسية		
ليبرالي	%75	%28
محافظ	%11	%37
المواقف السياسية		
تفضيل دور حكومي اقل في تنظيم الشركات	%54	%85
الحكومة يجب أن تقلص الفجوة في الدخل بين الفقراء والأغنياء	%78	%44
تفضيل خاص يجب أن يعطى إلى السود في الأجور	%62	%41
تفضيل خاص يجب أن يعطى إلى النساء في الأجور	%47	%22
امتلاك النساء حق تقرير الإجهاض	%81	80%
الفلسفة القضائية		
المحكمة تبدي اهتماماً اكبر للمجرمين	%16	%44
القضاة يجب أن يطبقوا القانون فقط ويتركوا التفاصيل إلى المشرعين	%51	%69
حاجة القضاة إلى الإشراف على البيروقراطيات العامة	%81	%64

Source : James Q. Wilson and John J. Dilulio, Jr. , American government : Institution and Politics , 9th Ed , Hougton Mifflin Company , U.S.A , 2004 , p. 412.

ومن ثم هناك ترابطٌ وثيقٌ بين الانتساب الحزبي والسلوك القضائي ، فالقضاة من الحزب نفسه على الأكثر يصوتون باتجاه واحد لأنهم يحملون الإطار العام نفسه للفلسفة السياسية [١].

[1] **Hugh L. Lablance , American political parties ,op.cit , p.391.**

الأمر الذي حدا ببعضهم وصف عملية صنع القرار في المحاكم ، بأنها تتبع الخطوط الحزبية نفسها المعمول بها في الهيآت التشريعية [١].

الخاتمة

في الوقت الذي كان ينتظر من القضاء الامريكي ان يكون " اعمى سياسياً ويتوقع ان تقع العدالة كالمطر على الغني والفقير وعلى الديمقراطي والجمهوري وعلى الابيض والاسود وعلى اللاتينيين والامريكيين الاصليين [٢]" الا ان التدقيق بالعملية التي يتم فيها اختيار القضاة تفصح وبوضوح على انها عملية سياسية ولاسيما في العقود الاخيرة وهذا ما يفسر تحكم الاعتبارات السياسية والايدولوجية في سلوك القضاة ومواقفهم حيال قضايا السياسة العامة . ويتأتى دور الحزبين الفاعل في المؤسسة القضائية في المقام الاول من السلطة التقديرية الكبيرة التي يمتلكها القضاء الامريكي حيال قضايا السياسة العامة ولما كانت القرارات القضائية بشانها تمس وبشكل مباشر اجندة كلا الحزبين وبرامجهما الانتخابية فقد حملت التعيينات الى هذه المؤسسة مغزى سياسيا مهما للرئيس وحزبه السياسي . ومن جانب اخر فان الصيغة المقتضبة التي قام على اساسها الدستور الامريكي ولدت فراغاً دستورياً سواء تعلق ذلك الامر بالكيفية التي يتم فيها اختيار المؤسسات ام بالاليات المسيرة لعملها ولهذا فان هذا الفراغ الدستوري مليء باعراف دستورية مكملة ومفسرة ومعدلة حينا اخر ولدت من رحم تفاعل الاحزاب ، وهذا الامر ينطبق على السلطة القضائية اذ ان الاشارة الوحيدة المضمنة في الدستور الامريكي بصدد التعيين هي (ان يتم ترشيحهم من قبل الرئيس بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ) ومن هنا كل الاليات المرافقة لعملية اختيار القضاة هي وليدة الاعراف الدستورية كما هو الحال بما يعرف بقاعدة مجاملة مجلس الشيوخ . وهذا ما جعل من الخلفية السياسية والايديولوجية للقاضي تقف جنباً الى جنب مع معايير الكفاءة كاساس يعتمد في الترشيح سواء اكان ذلك لمواقع المحكمة العليا ام في المستويات الادنى . وتاسيسا على ذلك فان القاضي المرشح الى موقع في المؤسسة القضائية يتوقف

---

(1) **Ibid** , **p**. **391**.

(٢) موريس بي فيورينا واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١٢ .

مصير ترشيحه ، علاوة على معايير الكفاءة والخبرة ، يتوقف على ما اذا كان الرئيس ومجلس الشيوخ من الحزب نفسه .

Abstract

Appointment members of Judicial power in United States of America

"Study in role of party system "

Instructor Doctor: Nasser M. Ali

Since the American constitution authorized the president and senate in appointment of Judges the political considerations occupied vital role in these process along with development of party phenomena in United State of America . the constitution refer to mechanism of judge selection concisely, which provide the president should nominate judges with" advise and consent " of the senate so its depend heavily on constitutional customs which emerge out of the interactions of parties. Consequently nomination process passed smoothly in senate when the majority in the later in same party with president in contrary this process will be complex (Divided government) . this explain how the ideological and philosophical background effect on judges behavior especially on critical issues in Republicans and Democrats platforms as well as in public opinion , such as prayer in schools , abortion , rights of minorities immigrations and arms control)